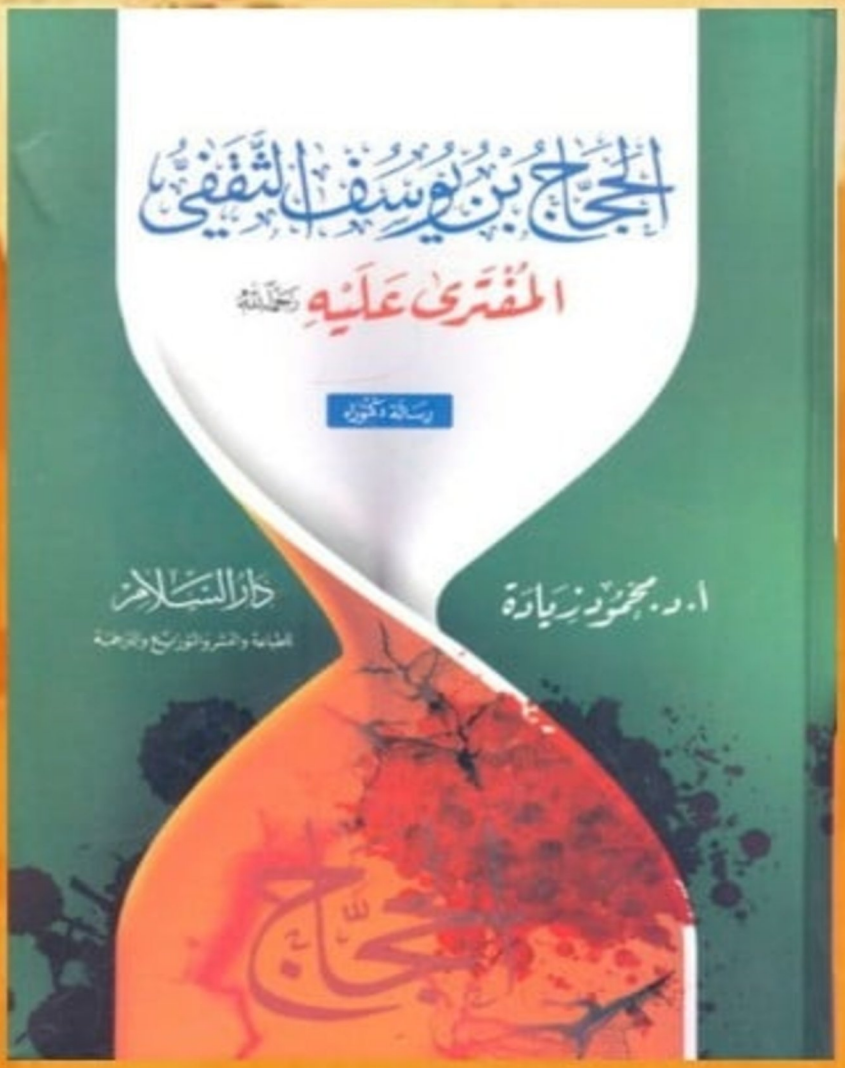

رسالة في
مناقشة كتاب الحجاج بن يوسف المفترى عليه

محمد مرقة

مناقشة كتاب (الحجاج بن يوسف الثقفي المفترى عليه)

الحمد لله الرب المعبود، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد، أحمده حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أما بعد:

كتاب (الحجاج بن يوسف الثقفي المفترى عليه) للدكتور محمود زيادة - رحمه الله - كتاب جيد، مرتبٌ بشكل منمق، وكمية المصادرالتي اعتمد عليها المؤلف فيه جيدة جداً، وأسلوب الكتابة إحترافي، وهذا ليس بالغريب عن المؤلف.

إلّا أن هنالك ملاحظاتٍ كثيرة جداً على هذا الكتاب، لا بد من نقدها ومناقشتها والرد عليها، إذ هدف المؤلف من وراء الكتاب للدفاع عن شخصية الحجاج وإبرازها للناس بصورة أفضل، حيث يوضح في المقدمة أن الحجاج قد كُذب عليه كثيراً، لأن سيرته كُتبت بأيدي أعدائه، وأن المؤرخين لما كتبوا سيرته، تماشوا مع الوضع الراهنِ أيامهم من انتقاص الأمويين، لكن هذا ليس صحيحًا على إطلاقه، فقد يقبلَ بعضه ويرد كثيره.

بدأ المؤلف كتابه بالتعريف بالحجاج، وقبيلته، وأسرته، وموطنه، ونشأته وتعليمه، ومن ثم تحدث عن كيفية اتصاله بالخلافة الأموية، ثم محاربته لابن الزبير - رضي الله عنهما - وكيف انتصر عليه، ثم ولايته للحجاز ومنها إلى العراق. وتحدث عن الإصلاحات التي تمت في عهده، من سك للعملة، وتعريبٍ للدواوين، واهتمامٍ بالزراعة وبناءٍ المدن، وعنايته بالأسطول الإسلامي، ثم عن علاقته بالبيت الأموي.

وفي فصل يشوبه الكثير من الجدل، تحدث المؤلف عن الثورات التي كانت في عهد الحجاج على الترتيب: ثورة ابن الجارود، ثورة الزنج، حركة الخوارج الأزارقة والصفرية، ومن ثم حركة ابن الأشعث. ثم بعد ذلك تحدث عن فتوحات الحجاج وقادته، وأخيراً تحدث عن حياة الحجاج الشخصية، أدبه، أخلاقه، تدينه، أسرته، وفاته. والكتاب من حيث المجمل، ممتع، وفيه كمية معلومات نافعة، ومرتبة بشكل جيد، لكن لا بد من مناقشة هذا العمل، ومعالجة ما فيه من مغالطات، وحجج ومبررات، استمات المؤلف في وضعها للدفاع عن الحجاج، فأشير إلى النقطة المراد مناقشتها، وأنقلها بحروفها من الكتاب معتمدًا على طبعة دار السلام للنشر، ثم أرد عليها والله المستعان.

1-في صفحة 12 من الكتاب : في معرض تكلم المؤلف عن نشأة الحجاج، أورد المؤلف رواية تتحدث عن حوارٍ دار بين الحجاج وبين القاضي سليم بن عمرو التجبي، بعد أن وقف والد الحجاج احترامًا لهذا القاضي، وذلك أن والد الحجاج أخبره أنه سيفد على الخليفة في دمشق، وطلب منه أن يرفع له حاجته ليوصلها لأمير المؤمنين، فطلب منه القاضي أن يرفع للخليفة رجاءه في أن يُعزل من القضاء، وكيف أن والد الحجاج أعجب به وقال : " والله وددت أن قضاة المسلمين كلهم مثلك ، فكيف أسأله هذا!" ثم انصرف.
فقال الحجاج لأبيه معاتباً بعد أن سأله عنه : " يغفر الله لك يا أبت، أتقوم إلى رجل من تجيب وأنت ثقفي " فلما رد عليه أبوه مقالته بقوله : والله يا بني ما أرى الناس يُرحمون إلا بهذا وأشباهه " ، قال الحجاج : " والله ما يفسد على أمير المؤمنين الأمر إلا هذا وأشباهه، يقعدون ويقعد إليهم أحداث الناس فيذكرون سيرة أبي بكر وعمر فيخرجون على أمير المؤمنين، والله لو صفا لي الأمر لسألت أمير المؤمنين أن يجعل لي السبيل أن أقتل هذا وأشباهه، فقال أبوه : " والله إني لأظن أن الله خلقك شقياً".
وبعد أن أنهى المؤلف سرد الرواية عقّب عليها بقوله : " وإن صحت هذه الرواية " وليته سكت بعدها، فهو يبني على فرض صحة الرواية أنها تدل على ما كان للحجاج من نفس طموح وثابتةٍ، وما كان يتميز به من علم بالأنساب !. وهنا أتساءل: هل التحديث بسيرة أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- يُعد ذنباً ؟ أليس من الأجدر أن يقتفي الخلفاء سيرة أبي بكر وعمر؟ ثم العجيب من المؤلف أنه جعل قول الحجاج هذا لأبيه -: " أتقوم لرجل من تجيب وأنت ثقفي "- دليلاً على امتيازه في علم الأنساب !، هذا وإن صحت الرواية، فهي تدل على تعطش الحجاج للدماء، حتى قبل أن يلي من أمور المسلمين شيئاً، وأنه كان فيه عصبية مقيتة يمقتها الله ورسوله، ولا تصلح بحال للاستدلال الذي استدل به المؤلف.

2-في صفحة 24-31 من الكتاب : يقوم المؤلف باستعراض بعض مشاهير ورجالات ثقيف، مقدماً لهذه الشخصيات بقوله : " وقد اشتهر منها – أي قبيلة ثقيف - رجالٌ كانوا رواةً للحديث، وعلماء في الطب، واللغة والحرب والسياسة " ، ثم ذكر منهم (عروة بن مسعود الثقفي – رضي الله عنه -، والحارث بن كلدة الطبيب - رضي الله عنه - ، وأبا عمرو النحوي الثقفي،

وأبا محجن الثقفي، وغيلان بن سلمة وأوس بن أوس الثقفي، وأبا عاصم ابن أبي إبراهيم، ومن ثم المغيرة بن شعبة - رضي الله عنه - وغيرهم).
وذكر ضمن هذه الكوكبة التي خلط فيها بين الصحابة من ثقيف، ورواة الحديث، والأطباء، والعلماء، والأمراء والقادة من جهة، وبين المختار الثقفي من جهة، إذ العجيب أنه لم ينبه إلى أن المختار هذا، كان رجلاً خبيثاً متقلباً متذبذباً، وأنه قد انتهى به الحال إلى أن ادعى أن الوحي يأتيه، وقد وقع المؤلف في خطأ آخر وهو قوله عن المختار: " لهذ عد الشيعة المختار عثمانياً "، بعد أن ذكر أنه أشار على عمه سعد بن مسعود الثقفي بتسليم الحسن بن علي - رضي الله عنهما- لمعاوية - رضي الله عنه - بعد أن جُرح الحسن في المدائن، وهذا كما هو معلوم غير صحيح، فالشيعة لا يعدون المختارعثمانياً، بل يقدسونه، ويعظمونه، لأنه بحسب ظنهم أخذ بثأر - الحسين - رضي الله عنه.
وذكر منهم أيضاً، أمية بن أبي الصلت الذي كان حنيفياً قبل البعثة، وكان يعلم أنه سيكون نبيٌ في آخر الزمان، وكان يرجو أن يكون هو هذا النبي. فلما بُعث النبي صلى الله عليه وسلم، كفر به حسداً وعدواناً، ولم ينبه المؤلف لهذا بل اكتفى بقوله : " أمية بن أبي الصلت الشاعر المشهور، الذي كان يفكر في أنه سيكون النبي المبعوث " ،و ربما لا يرى البعض هذا خطأ من الكاتب، إلا أن التحقيق يفضي إلى أنه خطأ كبير، وذلك لأن بعض الذين سيقرءون الكتاب، قد يكونون من المبتدئين، الذين لا علم لهم بحال هذين الرجلين، لذا وجب على المؤلف التنبيه لفسق وفجور وشعوذة المختار، وكفر أمية.

3-في صفحة 42 من الكتاب : يصف المؤلف عبد الله بن الزبير - رضي الله عنهما - بالخارج المعتصم ببيت الله الحرام، وهذا خطأ فادح من المؤلف، وتجنٍ على ابن الزبير. فلو استعرضنا حال الدولة الأسلامية عقب تنازل معاوية بن يزيد بن معاوية عن الخلافة، لوجدنا أن المسلمين بادروا لمبايعة ابن الزبير خليفة للمسلمين، حتى أن مروان بن الحكم نفسه، همَّ بمبايعة ابن الزبير، لولا الضغط الذي مورس عليه من الذين حوله، ثم لمّا انتقل الأمر لعبد الملك بعد وفاة أبيه، انقسم المسلمون قسمين: قسم مبايعٌ لابن الزبير وقسمٌ بايع عبد الملك، وبناءً على هذا نعلم أن ابن الزبير لا يُعد خارجاً لا على مروان بن الحكم ولا على عبد الملك لأنه بويع بالخلافة قبلهما، ولم

تكن في عنقه بيعة لهما حتى يُسمى خارجاً عليهما، وسنلاحظ تكرير المؤلف لنفس الخطأ في مواضع أخرى من الكتاب.

4-في صفحة 52 : يحاول المؤلف أن يبرر للحجاج رميه للكعبة بالمنجنيق، بأن هدف الحجاج كان الزيادة التي زادها ابن الزبير في الكعبة حسب ما ذهبت إليه بعض المصادر ثم يقول : " ولعل القائلين بأنه قصد الزيادة التي زادها ابن الزبير، أرادوا أن يرفعوا عن الحجاج ما اعتقدوه إثماً، وهو رمي الكعبة ذاتها بالمنجنيق فالتمسوا له مخرجاً من هذا الإثم المزعوم، بأن قالوا إنه رمى الزيادة دون الكعبة نفسها، وسواءً أرمى الحجاج الكعبة ذاتها أم الزيادة التي زادها ابن الزبير فقد كان يعمل مضطراً مُكرها " وهنا لنا وقفات، فعلى القول بصحة رواية رمي الكعبة بالمنجنيق، ألا يعد مجرد الإقدام على هذا الفعل إثماً!. وعبارة المؤلف " الإثم المزعوم " نسأل الله أن يغفرها له، وقوله كذلك أن الحجاج كان مضطراً لا يُسلم له به، فقد كان بإمكان الحجاج مثلاً محاصرة ابن الزبير إلى أن يتم له النصر عليه، أو أن يقتحم عليه الحرم بأعداد كبيرة، دون الحاجة لرمي الكعبة بالمنجنيق، هذا إن سلمنا بأن الحجاج كان على حق في غزو ابن الزبير أصلاً، ولو أن المؤلف اكتفى بالتبرير الأول، من أن الحجاج قصد الزيادة التي زادها ابن الزبير لكان خيراً له.

5-في صفحة 60 : يسمي المؤلف خلافة ابن الزبير رضي الله عنه حركة، وكأنه رضي الله عنه كان متمرداً. وبشكل عام، فقد تعامل المؤلف مع الخلاف بين الأمويين والزبيريين تعاملاً خاطئاً، ووصف الزبيريين بالخارجين على الخلافة، ولو أنه اكتفى بعرض الخلاف والترحّم على الجميع لكان خيراً له.

6-ففي صفحة 64 أيضاً يعاود نفس الشيء، فبعد أن ذكر تأثر المؤرخين والناس بمقتل ابن الزبير - رضي الله عنهما - لكثرة عبادته وسابقته يعود ويقول : " على أن نظرةً مجردةً لهذا الموقف، تُبيّن أن الحجاج لا يستحق شيئاً مما وُجهَ إليه من لوم أو نقد " ثم يقول : " ولو ناقشوا الأمر في ضوء هذا ونظروا غير متأثرين به، وربطوا الحوادث بظروفها ، لتبيّن لهم

أن ابن الزبير كان خارجاً على الخلافة وأهل الشام يعتقدون ذلك كما كانوا يعتقدون أنه يَحِلُّ قتاله في أي زمان وفي أي مكان " وهذا ما قد سبق وأشرنا إلى أنه خطأ فادح من المؤلف.

7-أما فيما يتعلق بالحديث الذي عمل به ابن الزبير بما يخص هدم الكعبة وبناءها على قواعد إبراهيم - عليه السلام -، فقد تكلم المؤلف في الحديث وفي ابن الزبير كلاماً خطيراً، وتكلم في غير تخصصه، مما أدّى به إلى أن يشكك في صحة الحديث والتشنيع على ابن الزبير.
وهذا كله لتكلفه تبرير موقف الحجاج لمّا رمى الكعبة بالمنجنيق، ففي صفحة 65 في معرض تكلمه عن تبعة مهاجمة الحرم وضرب الكعبة بالمنجنيق يقول : " إن ابن الزبير أثار شعور المسلمين وأفزعهم بهدمه الكعبة وبناءها على أساس إبراهيم، عملاً بحديث صحَّ عنده سمعه من خالته عائشة ، وبلغ من فزعهم أن خرجوا هاربين إلى الطائف ومِنى".
خروج أهل مكة خوفاً من عواقب هدم الكعبة حدث بالفعل، لكنهم في نفس الوقت كانوا يعلمون أن ابن الزبيرعلى صواب فيما يفعله من هدمٍ للكعبة، ولا يُعقل أن يكون ابن الزبير هو وحده فقط من بين المسلمين وصله هذا الحديث، وإن كانوا خرجوا فارين من مكة، فقد كان خروجهم لخوفهم من تبعات الهدم، كأن تحدث زلازل أو صواعق من السماء.
ويمعن المؤلف في الخطأ أكثر عندما يقول في صفحة 72 : " وفي رأينا أن الحق كان في جانب عبد الملك، يؤيده إلحاح الكثير من الصحابة وعلى رأسهم عبد الله بن عباس على ابن الزبير في عدم هدم الكعبة، ولما لم يقبل منهم خرج الناس فرقاً مما قد يصيبهم إلى منى والطائف " ، ولم يذكر المؤلف أن ابن الزبير رضي الله عنه، لم يكن متهماً في دينه حتى في نظر أعدائه، ولم يذكر كذلك ندم عبد الملك عندما علم بالحديث الذي وصل لابن الزبير ولم يصل إليه إذ قال : "وددنا أنا تركناه وما تولى من ذلك".
وقد سبق وأسلفنا أن الصحابة كان إنكارهم على ابن الزبير نابعاً من خوفهم على قدسية الكعبة، وأن تركها على حالها أسلم، وإلا كيف يسمحون له بهدم الكعبة بناءً على رأي خاص به.
ثم يحاول المؤلف تحميق فعل ابن الزبير أكثر بقوله : " ولقد ظلت هذه الفكرة - وهي هدم الكعبة -، ماثلة أمام أعين المسلمين حتى جاء العصر

العباسي، وفيه نرى الخليفة المهدي يهمُّ بنقض الكعبة وبنائها من جديد، فإذا الإمام مالك بن أنس ينهاه عن ذلك بمثل ما نهى الصحابة عبد الله بن الزبير، ولو كان هذا الحديث المُشار إليه صحيحاً لأقر الصحابة ومن بعدهم الإمام مالك عبد الله بن الزبير والخليفة المهدي، ولكانت الكعبة الآن على غير ما هي عليه " وهنا أخطأ المؤلف من وجهين ، أولهما : أنه يتكلم فيما لا علم له به ، إذ أن هذا الحديث صحيح بإجماع الأمة ونصّه عن أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لولا حداثة عهد قومك بالكفر، لنقضت الكعبة ولجعلتها على " أساس إبراهيم، فإن قريشا حين بنت البيت استقصرت، ولجعلتُ لها خلفا وهو مروي في الصحيحين وغيرهما، ثم إنه روي من طرق كثيرة غير . طريق عبد الله بن الزبير- رضي الله عنه -، فكيف يقول عنه المؤلف : " ولو كان صحيحاً "!؟ .

ثانياً : استدل المؤلف بنهي الإمام مالك للخليفة المهدي على بطلان الحديث وهذا غريب وعجيب، لأن المسلمين وقتها جميعاً كانوا يعلمون أن الحديث صحيح وعلى رأسهم الإمام مالك نفسه، وإلّا فلم همَّ الخليفة المهدي بالعمل به وهو يعلم بطلانه!؟، ثم إن رفض الإمام مالك لهذا الأمر، كان مخافة أن تصير الكعبة ألعوبة في يد الملوك، يهدمونها وقت شاءوا، ويبنونها وقت شاءوا، فتذهب حرمتها حيث يقول الإمام مالك: إني أكره أن يتخذها الخلفاء لعبة، هذا يرى رأي ابن الزبير، وهذا يرى رأي عبد الملك بن مروان، وهذا يرى رأياً آخر".

لا كما استدل المؤلف من أن مالكاً لو رأى الحديث صحيحاً لأيد المهدي.

8-في صفحة 73 من الكتاب : يحاول المؤلف تبرير موقف الحجاج من بعض الصحابة لمّا نكّل بجماعة منهم، فختم بعضهم في يده والبعض الآخر في عنقه بخاتمٍ من رصاص كما كان يُفعل بأهل الذمة، وأغلظ القول لأحدهم فاتهمه بالكذب، فيقول المؤلف : " هل كان الحجاج شغفاً بالتنكيل بالناس عامةً وبهؤلاء الصحابة خاصة ! أم كانت هناك أسباب دعت الحجاج إلى أن يعامل هؤلاء الصحابة الثلاثة هذه المعاملة ....إلى أن يقول : ولكنه في نظرنا لم يكن قاسياً بل كان حازماً يقسو على خصومه كلَّ القسوة ويلين لأنصاره كل اللين فكان بذلك لا يوجد مثله لمن أطاعه ولا مثله لمن عصاه "

. وهذا بلا شك تبرير ساذج جداً، فمها بدر من الصحابة رضوان الله عليهم - هذا إن بدر منهم شيء-، فإنه لا يحق للحجاج بأي وجه، معاملتهم بهذا السوء، فهم قومٌ رضي الله عنهم ولهم السابقة والفضل، فهلّا رعى الحجاج حق صحبتهم نبينا صلى الله عليه وسلم. وليت المؤلف اقتصر على هذا التبرير السابق فحسب، إذ قال بعده : " فقسوة الحجاج على هؤلاء الصحابة ولينه فيما بين الموقفين من اللين والتقوى يدفعنا إلى تبرير موقفه من هؤلاء الصحابة . فهل نستطيع أن نلتمس له السبب من موقف هؤلاء الصحابة من الدعوة الاموية ؟ حيث اعتبرهم الحجاج مسؤولين عن مقتل عثمان، ملومين على موقفهم في صف عليّ، مؤاخذين على نصرتهم لابن الزبير " . وهذا لا يبرر للحجاج قسوته معهم أبداً، فقد أجمع المسلمون قديماً وحديثاً على أنه لم يشارك أحدٌ من الصحابة قط في قتل عثمان الشهيد - رضي الله عنه -، وإنما كان اتهام الحجاج لهم بهذا باطلاً. وأما بشأن وقوف بعضهم في صف علي رضي الله عنه، فهذا أيضاً لا يبرر للحجاج فعله، فالأمة كلها كانت منقسمةً وقتها بين علي ومعاوية - رضي الله عنهما -، والذي عليه الجمهور أن الحق كان مع علي رضي الله عنه في هذه الفتنة ، وما بال الحجاج يلومهم على نصرتهم علياً !، أليس هو الإمام الشرعي المُبايع من قِبلهم ومن قِبل المسلمين !؟ . وأما بخصوص تأييدهم لابن الزبير، فنحن نرى الحجاج يعفو عن أهل مكة والمدينة ويُأمّنهم أثناء الحصار، فما بالُ أمانه وعفوه ضاق عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم هم رضي الله عنهم كانت لابن الزبير بيعةٌ في أعناقهم، وهو كان الإمام الشرعي المُبايع من قبلهم ومن قبل المسلمين أيضاً.

9-وفي صفحة 75 من الكتاب : يورد المؤلف مخاطبة الحجاج لأهل المدينة إذ يقول: " الحمد لله الذي أخرجني من أم نتن أهلها ، أخبث بلد وأغشّه لأمير المؤمنين، وأحسدهم له على نعمة الله، والله لولا ما كانت تأتيني كتب أمير المؤمنين فيهم لجعلتها مثل جوف حمار، أعواداً يعودون بها ورمة قد بليت، يقولون منبر رسول الله وقبر رسول الله! " ، ثم يعقب المؤلف على هذه الرواية بقوله : " ومن المستبعد أن تصدر هذه العبارات من الحجاج، وهو على ما ذكرنا وسنذكر، من ورع وتقوى، يدل على ذلك أن ابن خلدون

أراد أن لا يتحمل تبعتها .... إلى أن يقول : كما أن كثيراً من المؤرخين لم يشر إليها.

وأنا أتفق مع المؤلف في استبعاد صدور هذا القول من الحجاج، إذ مع كون الحجاج سفّاكاً للدماء، غير موقر للصحابة مُهيناً لهم، إلّا أن الحق أحق أن يتبع، فالحجاج لم يكن متهماً في دينه،و من المستبعد جداً أن يصدر منه هذا القول، ناهيكم عن أن هذه الرواية مصدرها واحد وهو الواقدي، والواقدي كذاب كما قال أئمة الجرح والتعديل وعلى رأسهم الإمام أحمد - رحمه الله - ، فلو كان المؤلف اقتصر على تبيين كذب الرواية لكان خيراً له، فهو يفترض صحة الرواية بقوله : " ولو فرضنا جدلاً أن الحجاج قال إبان خروجه من المدينة شيئاً مما نسب إليه، فأغلب ظننا أنه وجد في أهل المدينة أشخاصاً متمردين على نظام الحكم الجديد بما فيه من حزم، وربما أحفظه عليهم أن خاصتهم، كانوا يلتمسون الحظوة لدى الجماهير من التمسح بمخلفات الرسول وآثاره، وكانوا يرتعون في بحبوحة من العيش بهذا السبب، والحجاج لا يقر شيئاً من هذا بعقيدته الإسلامية الصحيحة " فهذا تبرير خاطئ على فرض صحة الرواية.

10-في صفحة 88 من الكتاب : يحاول المؤلف تبرير سفك الحجاج للدماء إذ يقول : " وقد بدت تلك الوسائل التي لجأ الحجاج إليها غريبة في نظر المسلمين في تلك العصور، إذ كانت عقوبة التخلف عن ميدان القتال في عهد عمر وعثمان وعلي خلع عمامته والتشهير به بين الناس، وفي عهد مصعب بن الزبير صارت بحلق الرؤوس واللحى، ثم تطورت في عهد بِشر بن مروان إلى تسمير اليدين في الحائط، ومن الإنصاف أن نقول إن الظرف الذي صادفه في العراق كان يستلزم المبالغة في الشدة " . وهذا بالطبع لا يبرر للحجاج سفكه للدماء، إذ لا يُستحل دم المسلم بمثل هذا.

11-في صفحة 95 من الكتاب : يمرّ المؤلف على حادثة قتل شريك بن عمرو اليشكري مرور الكرام، وكأنه يؤيد سفك الحجاج للدماء لأدنى شبهة، فمفاد الرواية أن الحجاج جلس لإعطاء العطاء، فأتي بشريك بن عمرو وكان عريفاً، فقيل للحجاج هذا عاصٍ، فقال شريك : أصلح الله الأمير إن بي

فتقاً، وقد رآه بشر بن مروان فعذرني، وهذا عطائي قد جئتك به لترده إلى بيت المال ، فأمر به فضُربت عنقه لاستعفائه – من اللحاق بالجيش – فلم يبق بالبصرة أحد من عسكر المهلب إلا لحق به.
لا شك أن أهل الكوفة والبصرة كانت تلزمهم الشدة والقسوة وقتها، فكثير منهم كانوا عُصاةً مجرمين، وهل قُتل عثمان الشهيد إلّا بأيديهم وبسببهم، ناهيك عن أنهم لطالما كانوا رؤوس الفتنة، وكم تذمروا وكم حصبوا الولاة وعصوهم حتى في زمن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -، إلّا أن كلَّ هذا لا يُبرر للحجاج سفكه للدماء بغير وجه حق، فالمسلم لا يُستحل دمه إلّا بأحد ثلاث، إما النفس بالنفس، أو أن يزني وهو محصن، أو أن يترك دينه ويفارق الجماعة.

12-في صفحة 98 من الكتاب : في معرض تكلم المؤلف عن عناية الحجاج بالقرآن، يورد رواية مفادها أن الحجاج كان يقرأ القرآن ما بين المغرب والعشاء، وهذه مبالغة بلا شك كان على المؤلف التنبيه لها، هذا مع إقرارنا، بأن الحجاج كان محباً للقرآن كثير التلاوة له على ما فيه من سوء .

13-وفي صفحة 141 من الكتاب : صُدمت كثيراً من تفسير المؤلف بغض عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - للحجاج، إذ يُفسر بغضه له لتأييد الحجاج عبد الملك في خلع أبيه عبد العزيز من ولاية العهد، واستبداله بابنه الوليد إذ يقول : ولعل عمر فعل ذلك - من تنبيه الوليد بن عبد الملك إلى عسف الحجاج - إجابة لوحي من عقله الباطن، إذ كان يأخذ على الحجاج أن مالأ عبد الملك على أبيه عبد العزيز لمصلحة الوليد " ، ومن قرأ سيرة عمر بن عبد العزيز رحمه الله علم أن هذا باطل بلا شك، وقد افترى المؤلف عليه هذا بلا دليل، ولا يشفع له حتى تقديمه عبارته هذه بقوله : "لعل" إذ لا يحق له افتراض مثل هذا في حق عمر بن عبد العزيز عليه رحمات الله دون مصدر أو رواية ضعيفة حتى.

14-أما فيما يخص إساءة الحجاج للصحابي الجليل أنس بن مالك - رضي الله عنه - فنرى المؤلف في الصفحات 164 إلى 170، يمر على القصة

دون أي تعقيب ولا يُلقي على الحجاج أي لوم، ويصفها في موضع آخر بحالة فردية من الحجاج عكّرت صفو العلاقة بينه وبين أمير المؤمنين عبد الملك، وأنس هو من هو، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن أفاضل الصحابة، ومن المكثرين من الرواية.

15-وفي صفحة 236 يظهر لنا ضعف المؤلف الشديد في مجال علم الرجال، إذ أنه يستند إلى رواية من طريق (أبي مخنف لوط بن يحيى)، ويستنبط منها أن المهلب أسند إليه الحجاج ولاية خراسان وسجستان، وأن المهلب تنازل بها لابن أبي بَكرة، ولا يهمني مدار الرواية وفحواها بقدر ما يهمني اعتماد المؤلف رواية أبي مخنف الكذاب، ووصف المؤلف لها بقوية السند، مع العلم أن أبا مخنف أجمع أهل الجرح والتعديل على أنه كذاب وضّاع، والمؤلف في مقدمة كتابه يحاول الدفاع عن الحجاج بأن أغلب ما نُسب إليه إنما هو من وضع الوضّاعين وكذب الكذابين، وأنه سيمحص الرويات وسيخرج لنا الصحيح منها فيما يخص حياة الحجاج، وها هو هنا يستند لرواية هذا الكذاب أبي مخنف، فما المعيار لقبول الرواية عند المؤلف !، لا ندري.

16-وفيما يتعلق بفتنة ابن الأشعث يتخبط المؤلف تخبّطاً كبيراً، فهو في موضع يورد لنا كيف أن علاقة الحجاج بابن الأشعث كانت متوترةً جداً، وأنهما كانا يبغضان بعضهما البعض، فمن ذلك قول الحجاج لابن الأشعث : " أما والله يا عبد الرحمن إنك تقبل عليّ بوجه فاجر وتدبر عني بقفا غادر " ، ثم بعد هذا كله يسند الحجاج قيادة جيش الطواويس الذي أعده لتأديب رتبيل ملك الترك، ولما أراد المؤلف تبرير الموقف قال : " وفي رأينا أن الحجاج حاول بإجزال العطاء له -أي لابن الأشعث - أن يستميله إليه ويستلّ ما في نفسه في بدء الأمر أن تصلح أخلاقه، فلما لم تفد تلك الوسيلة رأى أن يحاول التخلص منه بتوجيهه في مختلف الحروب فإن هلك فقد كفاه الله شره وإن انتصر كانت ثمرة النصر للحجاج وهو في كلا الحلين رابح في صفقته . فقد ولّاه محاربة شبيب، وأخرجه في جيش عتّاب بن ورقاء، وولّاه محاربة هميان بن عدي السدوسي حين عصى بكرمان، وها هو ذا يوليه قيادة حملة

كبيرة ضد الترك . وليس مسلك الحجاج في ذلك بمُستغرب ، فهي طريقة العظماء للتخلص من منافسيهم"
وهنا أتساءل أين العظمة في أن تولي رجلاً تكرهه ويكرهك قيادة قوةٍ عظمى كهذه!؟، ويستمر المؤلف بقوله : " إذن لم يخطئ الحجاج في تولية ابن الأشعث قيادة تلك الحملة، فإن سياسته كانت من النوع الذي لا يدركه من كانوا دونه في التفكير السياسي " وهذا والله عجيب ، ثم يقول بعد سطور : " ولم يكن يخطر بباله - أي الحجاج - أن ابن الأشعث ستحدثه نفسه بالخروج، ولو كان يعتقد ذلك أو يظنه لما أخرجه "، نعم بالطبع الحجاج لم يكن يعلم أن ابن الأشعث سيخرج عليه، لكن كلَّ الدلائل والقرائن دالّةٌ على ذلك، هذا وقد نُصح الحجاج كثيراً حتى من أقارب ابن الأشعث بالعدول عن فكرة توليته قيادة الجيش، إلّا أن كِبره واستحقاره لابن الأشعث أعمى بصره وبصيرته وجلب على الأمة من الويلات ما الله به عليم.

17-في صفحة 307 من الكتاب يحاول المؤلف تبرير فرض الحجاج الجزية على من أسلم حديثًا تبريراً غير مقبول بتاتاً إذ يقول : " لوحظ تهافت الفرس على الدخول في الإسلام، مما شك معه أن تكون هذه الجموع الغفيرة قد أسلمت عن إخلاص للعقيدة الدينية، واشتبه - الحجاج - في أنهم إنما فعلوا ذلك تخلّصاً من الجزية " وهذا ليس عذراً، فلنا الظاهر والله يعلم السرائر.
ثم يبرر في موضع آخر ويقول : " وأما لجوء الحجاج إلى فرض الجزية على الموالي، فأكبر ظننا أنه جعلها اختباراً لصحة إسلام من أسلم، فمن دفع الجزية وبقي على إسلامه كان مسلماً حقاً، ومن ارتد كان إسلامه تخلصّاً من الجزية " وهذا تبريرٌ أقبح من الذي سبقه، إذ هذا الفعل إحداث في الدين، وتنفير للناس عن الدخول فيه، وتقحّم لنواياهم، وليس أمرًا يحل فيه الاجتهاد أصلًا.

هذا وقد أعرضت عن كثيرٍ من أخطاء الكتاب، ووجدت أن ما ذكرت من نقاط كان اهمها، وبالإجمال، فالكتاب كما أسلفنا من حيث الترتيب، وربط الاحداث، والتبويب وقوة اللغة جيد جداً، إلّا أنه كما ذكرت مليء بالمغالطات والتبريرات الساذجة، التي لجأ لها المؤلف لتبرئة ساحة الحجاج، وللأمانة

العلمية فقد ذبَّ المؤلف عن عرض الحجاج ودفع عنه مجموعة أمور هي بالفعل افتُريت عليه.

وخلاصة القول في الحجاج، أنه كان عنده إسلامٌ بالجملة كما قال الإمام الذهبي أمره إلى الله، ومن أراد القول الفصل في الحجاج فليراجع ترجمة الحافظ ابن كثير له في كتابه البداية والنهاية، هذا والله أعلم، وما كان في رسالتي هذه من صواب فمن الله وحده، وما كان فيها من خطأ فمني ومن الشيطان، والحمد لله رب العالمين.